الدور التركي في إستراتيجية الأمن القومي العربي

د. شريفة فاضل محمد
مدرس العلوم السياسية جامعة بور سعيد

خطة البحث:

أولا : موضوع الدراسة: يعتبر البعض أن الحديث عن الأمن القومي العربي هو من إرث الماضي، كما يعد مفهوم الأمن القومي العربي من المفاهيم التي لم يتم الاتفاق حولها، لذا تعددت تعريفاته، وعرفه البعض علي حسب حصره لمهددات هذا الأمن القومي مثل تعريف مجموعة العمل للخبراء والمتخصصين التي وضعت لتنفيذ قرار اجتماع الجامعة العربية علي مستوي القمة الرقم ٣٣٦ بشأن الأمن القومي العربي المنعقد في القاهرة ١٨-١٩ يوليو ٢٠٠٧ أنه يعني[1]: قدرة الدولة العربية مجتمعة كلياً أو جزئياً علي الدفاع عن نفسها، وحقوقها، وصيانة استقلالها، وسيادا وسلامة أراضيها، وتقوية ودعم هذه القدرات بتنمية الإمكانات العربية في مختلف المالات السياسية، والاقتصادية، والأمنية، والاجتماعية، والثقافية والتقنية استناداً للخصائص الجيوسياسية والسياسية والحضارية التي تتمتع ـا، أخذاً بالاعتبار الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة، والإمكانات المتاحة، والمتغيرات الداخلية،و الإقليمية، والدولية، التي تؤثر علي الأمن القومي العربي، الذي يعتبر الركن الأساسي في الأمن الإقليمي وفي استقرار المنطقة كما إن مفهوم الأمن القومي العربي يعتبر وسيلة للحفاظ علي الانتماء القومي وتعزيز الهوية العربية ويمثل عنصرا أساسيا في الربط بين الدول العربية وصيانة مصالحها الوطنية والقومية وتحقيق نمائها، كما أن هناك العديد من التهديدات لذلك الأمن منها ما هو داخلي في الأقطار العربية، ومنها ما هو إقليمي من الدول لاورة، ومنها ما هو دولي "لذلك فعند وضع إستراتيجية للأمن القومي العربي بغرض حمايته وتعزيزه فإن تلك الإستراتيجية لابد أن تكون متعددة المحاور، وعليها أن تحدد موقع ودور القوي الإقليمية في تنفيذ تلك الإستراتيجية، وتركيا من القوي الإقليمية التي تلعب دور مهم في التأثير علي الأمن القومي العربي سواء من خلال علاقاتا مع الدول العربية أو مع إسرائيل، أو في إطار توازن القوي مع إيران كقوي إقليمية أخري تؤثر علي الأمن القومي العربي. حيث أن الدور التركي في إستراتيجية الأمن القومي العربي يتحدد بناء علي تفاعلات كلا من النظام الدولي والنظام الإقليمي، كما يتحدد بالظروف الداخلية في الدولة التركية ذاا، وفي مدي رؤيتها لدورها ولمصلحتها القومية.

ثانيا : إشكالية الدراسة: تسعي الدراسة للإجابة علي سؤال رئيسي مفاده: ما هو الدور التركي في إستراتيجية الأمن القومي العربي، وتسعي الدراسة من خلال ذلك التساؤل الرئيسي للإجابة علي بعض التساؤلات الفرعية التالية:

١- ما المقصود بوضع إستراتيجية للأمن القومي العربي؟
٢- ما هي عناصر تلك الإستراتيجية؟
٣- ما هو دور القوي الإقليمية مثل إيران وتركيا في تلك الإستراتيجية؟
٤- ما هو توجه العلاقات التركية العربية؟ وما هي مؤشرات هذا التوجه؟
٥- ما هي محددات الدور التركي في المنطقة العربية؟

ثالثا : هدف الدراسة: دف الدراسة إلي:

١- وضع إستراتيجية شاملة للأمن القومي العربي تشمل تحديد إشكاليات الأمن القومي العربي وعناصر تلك الإستراتيجية.

---

[1] د. عبد الوهاب القصاب، ديدات الأمن القومي العربي، بحث مقدم للمؤتمر القومي العربي التاسع عشر، اليمن، ٢٠٠٨.
http://www.arabnc.org/details.php?id=431&cid=159&tohide=0

٢- تحديد توجه العلاقات التركية العربية.

٣- معرفة محددات الدور التركي في تنفيذ تلك الإستراتيجية سواء أكانت محددات داخلية لتركيا أو محددات إقليمية أو محددات دولية.

رابعا : الإطار المنهجي للدراسة:تضع الدراسة إطاراً نظرياً لإستراتيجية الأمن القومي العربي، كما تستخدم مفهوم الدور، بالإضافة إلي المنهج المقارن.

خامسا : الإطار الزمني للدراسة: تبدأ الدراسة من ٢٠٠٢ بداية تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٢، وتنتهي مع ـاية ديسمبر ٢٠١٢ وقت إعداد تلك الدراسة، وفترة الدراسة تشمل العديد من الأحداث والتغيرات الدولية والإقليمية والداخلية في الدول العربية والدول التركية.

وتنقسم الدراسة إلي: الفصل الأول: إستراتيجية الأمن القومي العربي، الفصل الثاني: توجه العلاقات التركية العربية (٢٠٠٢-٢٠١٢)، الفصل الثالث: محددات الدور التركي في المنطقة العربية، الخاتمة.

الفصل الأول: إستراتيجية الأمن القومي العربي

مقدمة:

يقع العالم العربي جغرافيا في مركز الكرة الأرضية عند مفترق طرق القارات الثلاث القديمة: أفريقيا وآسيا وأوروبا، فهو يحتل الضفة الجنوبية للبحر المتوسط في مواجهة أوروبا، ويفر د جناحيه علي جانبي قارتي آسيا، التي يحتل أجزاء شاسعة من جنوا الغربي، وأفريقيا، التي يحتل شمالها بأكمله. ويحيط بالعالم العربي من حدوده الآسيوية ثلاث دول هي إسرائيل وتركيا وإيران، ومن حدوده الأفريقية ثمان دول هي: إثيوبيا وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأفريقيا الوسطي وتشاد والنيجر ومالي والسنغال. ولكن يختلف الجوار الأفريقي للعالم العربي كلية عن جواره الآسيوي، فباستثناء إثيوبيا لا توجد لدول الجوار الأفريقي أيه طموحات إقليمية، وهي في مجملها دول صغيرة وتابعة وغير مستقرة تنتمي للعالم الثالث، أما دول الجوار الآسيوي الثلاث فلكل منها طموحات إقليمية خاصة، وتنتمي ـموعة الدول متوسطة الدخل أو المتقدمة، وترتبط بعلاقات تعاونية أو صراعية متميزة مع الدول الكبري الطامحة للهيمنة علي النظام الدولي[١].

لذا تتعدد الأخطار المحيطة بالعالم العربي، وبأمنه القومي، ويستلزم مواجهتها عن طريق وضع إستراتيجية كاملة لحمايته. والإستراتيجية هي خطط، توضع لتحقيق هدف معين علي المدي البعيد، اعتماداً علي الخطط والإجراءات الأمنية في استخدام المصادر المتوفرة في المدي القصير. أو هي المخططات التي توضع من أجل استخدام كافة مصادر القوة القومية من أجل تنفيذ أهداف السياسة، أو أهداف الأمن القومي.

وهي أيضاً عمليات تتعلق بالأساليب والوسائل والأدوات، في ضوء الاستخدام الأمثل ـموعات الموارد والإمكانيات المتوفرة والموجود فعلاً خلال مدة زمنية معينة، وفي داخل إطار دولي محدد المعالم. حيث تحدد الأهداف والغايات، وتكون مهمة الإستراتيجية تحقيق هذه الغايات بما يتوافر من من إمكانيات[٢]،

الخلاصة أنه في ظل تعدد الأخطار المحيطة بالعالم العربي، وزيادة تلك الأخطار في ظل نظام العولمة، وسقوط الحواجز التقليدية لنقل المعلومات والمعارف والثقافات، أصبح من الضروري وضع إستراتيجية لحماية الأمن القومي العربي وتوفير القدرة علي مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية وتعظيم فرص الاستفادة من الإمكانيات والقدرات المتوفرة لدي الدول العربية، ووضع

---

[١] د.حسن نافعة، سياسات القوى الإقليمية تجاه العالم العربي، http://bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post_2354.html.

[٢] د. عبد الملك عوده، إستراتيجية الحوار العربي الأفريقي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، عدد ٤٦، أكتوبر ١٩٧٦، ص ٧٩.

الإستراتيجية يحتاج إلي تحديد: الأهداف، والوسائل، والتهديدات، والإمكانيات المتاحة. وعلي ذلك سيتم وضع إستراتيجية للأمن القومي العربي من خلال تحديد العناصر التالية:

أولاً- تحديد مفهوم إستراتيجية الأمن القومي العربي:

١- مفهوم الأمن القومي:

الأمن كما تعرفه دائرة المعارف البريطانية يعني: حماية الأمة من خطر القهر علي يدي قوة أجنبية" . وهذا التعريف هو أساس المدرسة القيمية الإستراتيجية التي تنظر إلي الأمن كقيمة مجردة وتربطه بقضايا الاستقلال وسيادة الدولة، حيث تعرفه علي أنه "قدرة الأمة علي حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية"[١].

بينما المدرسة الاقتصادية في تعريفها للأمن القومي فتركز علي اتجاهين: الأول يري أن الأمن القومي مرتبط بتأمين الموارد الحيوية الإستراتيجية (تأمين موارد الطاقة مثلا)، الاتجاه الثاني يري أن التنمية الاقتصادية تشكل جوهر الأمن، وهو ما ذهب إليه روبرت ماكنمارا، وعرفه في كتابه "جوهر الأمن" بأنه " يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة، وإن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها مواجهتها؛ لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقة في كافة المالات سواء في الحاضر أو المستقبل"[٢].

بينما يعرفه هنري كسينجر بأنه: " أي تصرفات يسعي لتمع عن طريقها إلي حفظ حقه في البقاء". أما علي مستوي العالم العربي فقد عرفه د. عبد المنعم المشاط بأنه قدرة لتمع علي مواجهة الأحداث الفردية للعنف، وكذلك الطبيعة المركبة والحادة للعنف". ويتضمن هذا التعريف ثلاثة مغيرات رئيسية هي[٣]:

١- الرفاهية الاقتصادية وما يرتبط بها من توزيع وإشباع للحاجات الأساسية.

٢- التوازن بما يعنية من فتح قنوات المشاركة وتحقيق اجماع داخلي وسلام اقليمي وعالمي

٣- القدرة العسكرية سواء تعلقت بالأفراد أو المعدات الإستراتيجية.

وعرفه د. ممدوح شوقي بأنه كافة الإجراءات التي تراها الدولة كفيلة لحماية كيانها، وتحقيق أمنها في مختلف المالات السياسية والعسكرية والاقتصادية. وتنحصر وظائف الدولة في ثلاث وظائف رئيسية هي حماية الاستقلال وتأكيد سيادة الدولة وحفظ الأمن الداخلي بمفهومه الواسع، بما يتضمنه من وجود سلطات شرعية تعمل علي تحقيق الحياة الأفضل أو تحقيق الرفاهية وإشباع رغبات الأفراد في كافة المالات، وتسعي الدولة لتحقيق هذه الأهداف من خلال مجموعة من الخطط تتعلق كل منها بتحقيق أحد هذه الأهداف، وتحاول إحداث توازن وتكامل بين هذه الأهداف من خلال إستراتيجية واحدة تضعها[٤].

وعرفه مركز دراسات التنمية بالوطن العربي، بأنه عملية محلية مركبة تحدد قدرة الدولة علي تنمية إمكاناتها، وحماية قدراتها علي كافة المستويات وفي شتي المالات من الأخطار الداخلية والخارجية، وذلك من خلال كافة الوسائل المتاحة، والسياسات الموضوعة، بهدف تطوير نواحي القوة، وتطويق جوانب الضعف في الكيان السياسي والاجتماعي للدولة، في إطار فلسفة قومية شاملة تأخذ في اعتبارها كل المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية"[٥].

---

[١] د. هشام عوكل، مفهوم الأمن القومي بين الثابت والمتغير بظل الثورات العربية،

[٢] زكريا حسين، الأمن القومي، http://www.khayma.com/almoudaress/takafah/amnkaoumi.htm.

[٣] د. عبد المنعم المشاط، "الإطار النظري للأمن القومي العربي"، في: الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته، تحرير: د. عبد المنعم المشاط، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٣، ص٢٠.

[٤] د. ممدوح شوقي، الأمن القومي والعلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، عدد ١٢٧، يناير ١٩٩٧، ص٣٥، ص.ص. (٣٢-٤٧).

[٥] د. هشام عوكل، مرجع سابق.

ويتم صياغة الامن علي ضوء أربع ركائز أساسية هي[1]:

أولاً : إدراك التهديدات سواء الخارجية منها أو الداخلية.

ثانياً : رسم إستراتيجية لتنمية قوي الدولة والحاجة إلي الانطلاق المؤمن لها.

ثالثاً : توفير القدرة علي مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية ببناء القوة المسلحة وقوة الشرطة القادرة علي التصدي والمواجهة لهذه التهديدات.

رابعاً : إعداد سيناريوهات واتخاذ إجراءات لمواجهة التهديدات التي تتناسب معها، وتتصاعد تدريجيا مع تصاعد التهديد سواء خارجياً أو داخلياً .

٢- مفهوم الأمن القومي العربي:

توصلت الدراسة المرفقة بمحضر اجتماع مجموعة العمل للخبراء والمتخصصين لتنفيذ قرار اجتماع الجامعة العربية علي مستوي القمة رقم ٣٣٦ بشأن الأمن القومي العربي المنعقد في القاهرة ١٨-١٩ يوليو ٢٠٠٧ إلي اقتراح التحديد التالي لمفهوم الأمن القومي العربي بمعناه الشامل :فمفهوم الأمن القومي العربي ينصرف إلي قدرة الدولة العربية مجتمعة كلياً أو جزئياً علي الدفاع عن نفسها، وحقوقها، وصيانة استقلالها، وسيا دا، وسلامة أر اضيها وتقوية، ودعم هذه القدرات بتنمية الإمكانات العربية في مختلف المالات السياسية، والاقتصادية والأمنية، والاجتماعية، والثقافية، والتقنية استنادا للخصائص الجيوسياسية والسياسية والحضارية التي تتمتع ا أخذاً بالاعتبار الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة والإمكانات المتاحة، والمتغيرات الداخلية والإقليمية، والدولة التي تؤثر علي الأمن القومي العربي، الذي يعتبر الركن الأساسي في الأمن الإقليمي، وفي استقرار المنطقة، كما إن مفهوم الأمن القومي العربي يعتبر وسيلة للحفاظ علي الانتماء القومي، وتعزيز الهوية العربية، ويمثل عنصراً أساسياً في الربط بين الدول العربية، وصيانة مصالحها الوطنية والقومية وتحقيق نمائها[2].

ويري د.عبد الوهاب القصاب إن هذا التعريف طويل جداً ، ويتضمن خلطاً لمفاهيم أمنية متعددة،لا يمكن معها إعطاء صفة محددة للأمن القومي العربي، لذا قدم تعريفا له بأنه هو "جملة الأفعال، والأنشطة الموجهة للحفاظ علي قيم الأمة العربية الأصلية، وشخصيتها المميزة، ودورها الإنساني؛ للدفاع عن سلامتها الإقليمية وموقعها الفريد وثروا، متجاوزة كل الاحتكاكات القطرية العابرة."

حيث يتضمن مفهوم الأمن القومي العربي ضمان سلامة الوطن العربي من التهديدات التي دد سلامته وبقائه، ومن ثم فهو يغطي أقاليم كافة الأقطار العربية، وتأمين مستقبلهم وتأمين جميع الممرات البحرية التي تمر عبر الوطن العربي، وتصله بجيرانه وتصبح أهم الدوائر الأمنية للأمن القومي العربي هي: الدائرة الأمنية للبحر المتوسط، الدائرة الأمنية للبحر الأحمر، الدائرة الأمنية للخليج العربي.

٣-عناصر إستراتيجية الأمن القومي العربي:

نلاحظ من التعريفات السابقة أن الأمن القومي يشمل أبعاداً متعددة، اقتصادية واجتماعية وسياسية وعسكرية، ولكن في ظل التطور في وسائل نقل المعلومات والاتصالات، أصبح من الضروري أن نضيف حماية الثقافة والهوية العربية، ولذا أصبح من الضرورات الملحة أن نضع إستراتيجية لحماية الأمن القومي العربي ومواجهة الأخطار العديدة التي دده.

والمقصود بإستراتيجية الأمن القومي العربي أن تكون عملية تخطيطية مشتركة لاستغلال جميع مقومات الأمة، وقدرا

---

[1] د. زكريا حسين، الأمن القومي، مرجع سابق.

[2] عبد الوهاب القصاب، ديدات الأمن القومي العربي، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر التاسع عشر ١٠-١٣ أيار/مايو ٢٠٠٨صنعاء- الجمهورية اليمنية، ص١.

http://www.arabne.org/details.php?id=431&cid=159&tohide=0

للوصول لأفضل خطة إستراتيجية توجه طاقات الأمة الرئيسية- الاقتصاد- مصادر الثروة- القوي البشرية- الموقع الإستراتيجي- الدفاع- التكنولوجيا- التراث الروحي والحضاري- السياسة- لتحقيق مستوي عال من القوة والهيبة القومية[١].

والواقع أنه لاتوجد إستراتيجية موحدة للأمن القومي العربي بالمفهوم السابق، ولكن توجد لكل دولة عربية إستراتيجيتها الخاصة لحماية أمنها القومي. حيث يتم تقسيم مستويات الأمن في الوطن العربي إلي ثلاث مستويات كالتالي[٢]:

أ- **مستوي الأمن القومي القطري National**.وهو يركز علي أمن كل دولة عربية في إطار حدودها السياسية، وفي إطار التزاماتها السياسية القائمة، ويتضمن هذا المستوي التأمين من الداخل ودفع التهديد الخارجي، بما يكفل تحقيق حياة مستقرة.

ب- **مستوي الأمن دون الإقليمي Sub-Regional**، ويركز هذا المستوي علي الأمن لعدد محدود من الدول العربية في إطار الوطن العربي مثل دول مجلس التعاون الخليجي، أو دول المغرب أو دول التكامل- وادي النيل- أو دول شمال أفريقيا. والأمن علي هذا المستوي يفترض أن هناك تقارباً أوسع بين هذه الدول سواء في إدراكها لمصادر التهديد أو لقدارتها علي التعبئة المتشركة للقوات.

ت- **مستوي الأمن القومي الإقليمي Regional**، ويركز هذا المستوي علي المفهوم الشامل للأمن القومي العربي في إطار الوطن العربي ككل، وهذا المستوي يفترض وجود اتفاقاً قومياً علي مصادر التهديد، وإستراتيجية مواجهتها، وأن صانعي القرارات والمواطنين يعطون أولوية سياسية للترتيبات والسياسات القومية العليا علي المستوي الإقليمي.

ومن معوقات تحقيق الأمن القومي الإقليمي:

١- فكرة السيادة المطلقة لكل قطر.

٢- غياب الدولة العربية القومية.

٣- الافتقار إلي الإجماع القومي لإدراك مصادر التهديد وسبل مقاومتها، كما يفتقر إلي سياسات قومية مبنية علي إدراك وتخطيط وتنفيذ مشترك لسبل تحقيق الأمن القومي[٣].

ثانياً- الإمكانيات المتاحة:

وتلك الإمكانيات هي عناصر دافعة لصياغة إستراتيجية للأمن القومي العربي، وهي:

١- القيم العربية المتبادلة التي تعبر عنها الهوية الحضارية العربية والشخصية، والقيم والمثل والدين والتراث المشترك والدور الإنساني في العلاقات العربية، فالوطن العربي يشكل واقعاً متجانساً في إطاره العرقي والعقائدي ممثلة بالعروبة والإسلام.

٢- الموقع الإستراتيجي العملاق للأمة العربية في قلب العالم[٤].

٣- الثروات العربية الهائلة، حيث رقعته الجغرافية الواسعة والغنية بالثروات الاقتصادية.

٤- التنوع الشديد في الوطن العربي سكانياً واقتصادياً وعسكرياً، مما يضيف لقدرات الوطن العربي نتيجة انسجام

---

(1) http://www.ayamm.org/arabic/Partleadership.htm.

(٢) د. عبد المنعم المشاط، مرجع سابق، ص ٣٢.

(٣) د. غازي صالح نار، الأمن القومي العربي: دراسة في مصادر التهديد الداخلي، دار مجدلاوي، عمان، ١٩٩٣، ص C.

(٤) عبد الوهاب القصاب، مرجع سابق، ص٨.

المصالح بين مختلف الأقطار[١].

ثالثاً- مصادر تهديد الأمن القومي:

تميز المدرسة التقليدية للأمن القومي بين نوعين من المصادر هما:

١- **مصادر خارجية**: وهي المصادر التي تأتي من خارج المنطقة العربية، وتتمثل في أطماع القوي الكبري، أطماع دول الجوار.

٢- **مصادر داخلية**: وهي تلك التي تنبع من داخل المنطقة العربية، وتضم عناصر الإثارة والشغب، والتنظيمات السياسية غير الموالية لنظام الحكم.

وهناك انتقادات لهذا التقسيم علي أساس أنه يعلي من شأن المصادر الخارجية، في الوقت الذي قد يكون التهديد الداخلي أخطر، ولذلك قدم البعض تقسيم آخر علي أساس خطورة تلك العناصر وهو:

١- **المصادر الرئيسية وتتمثل في**: إسرائيل، أطماع القوي الكبري، وغياب المؤسسات الديمقراطية وعدم توافر القدرات التوزيعية للأقطار العربية.

٢- **المصادر الثانوية، وتتمثل في**: أطماع دول الجوار، قضايا عدم اندماج الأقليات العرقية أو الدينية أو اللغوية أو العقائدية، وقضايا التطرف بأشكاله المختلفة[٢].

رابعاً: وسائل تحقيق الأمن القومي العربي:

١- إنشاء مجلس للأمن القومي العربي يتولي تعبئة القدرات القومية، وتحديد الأهداف، ومن ثم يستطيع تفعيل إستراتيجية الأمن القومي العربي

٢- تكريس مشروعية دستورية- شعبية للحكم وإقامة المؤسسات الضرورية التي تكفل ذلك[٣].

٣- تأكيد الملكية الشعبية الوطنية العامة للثروات الطبيعية ووضع آلية رقابة ومحاسبة فعالة علي طرق استغلالها وإنفاقها، وتطال هذه الملكية كافة الموارد والودائع والاستثمارات الخارجية.

٤- تحقيق تنمية داخلية (وطنية) متوازنة تشمل كل الرقعة الجغرافية- السكانية، حيث أثبتت الثورات العربية ضعف لتمعات المدنية والأحزاب السياسية، في نفس الوقت الذي تنمو فيه ثورات ضخمة تشمل شرائح اجتماعية غير منظمة[٤]. لذا يجب تحقيق تنمية تستجيب للحاجات الاقتصادية والاجتماعية، المعيشية، الثقافية والفنية للشعب، وتأخذ في الاعتبار حرصها علي التكامل التنموي الاقتصادي مع البيئة العربية المحيطة مباشرة والأبعد، والتنبه إلي مخاطر توسيع الفجوة التنموية مع الدول العربية الأخرى لمورة والأبعد،

٥- معالجة جادة وحازمة لمخاطر الاعتماد المفرط علي العمالة الأجنبية غير العربية، وما تحمله من آثار مدمرة علي

---

(١) د. عبد المنعم المشاط، مرجع سابق، ص٣٣.وانظر أيضاً :

Yasser M. El-Shimy, The Arab Spring Gathers Clouds: Why the revolt for change have stalled, Insight Turkey, SETA foundation for political, economic and social research, Istanbul, vol. 13, No. 4, Fall 2011, p.p 39-54. p.39.

(٢) د. عبد المنعم المشاط، مرجع سابق، ص ٣٦.

(٣) منذر سليمان، نحو إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي ومرتكزاته، اللجنة العربية لحقوق الإنسان، http://www.achr.nu/art381.htm.

(4) Leila Hilal, Charting transitions in the Middle East: Lessons learned from Tunisia and Egypt, Insight Turkey, SETA foundation for political, economic and social research, Istanbul, vol. 14, No. 2, Spring 2012, p.p. 1-12, p. 2.

الهوية والقيم المكتسبة والتكوين النفسي والثقافي العربي إضافة إلي التماسك الاجتماعي، ووضع الخطط الضرورية التي تكفل تقليص معدلات البطالة علي المستويين الوطني والقومي.

٦- التوقف بجدية وحزم أمام مخاطر الاعتماد المفرط علي الحماية العسكرية والأمنية الأجنبية، وما يرافقها من منح تسهيلات وقواعد دائمة تصل إلي حدود تفويض السيادة الوطنية وتسليم مصير البلد ومستقبله، لقد حان الوقت لوضع خطط بديلة تكفل التخلي التدريجي عن هذه الحماية، لصالح السعي لإقامة وتعزيز ترتيبات واقعية لنظام أمني عربي مستقر.

٧- ضرورة تشكيل منظومة أمن عربي- إقليمي.

وفي النهاية فإن الاتفاق علي تحديد إستراتيجية للأمن القومي العربي سيخلق فرصاً أفضل لتشكيل منظومة أمن إقليمي تدخل فيها الدول الرئيسية لماورة، وخاصة دول الجوار الإسلامي إيران وتركيا، وهدف هذه المنظومة إلي وضع العلاقات العربية الإيرانية والعلاقات العربية التركية علي طريق التفاهم ،وتعزيز المصالح المشتركة، وإزالة المخاوف المتبادلة علي قاعدة التعاون، وحسن الجوار، والاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد منهم، وتوفير آلية فاعلة للنظر في الخلافات وتسويتها، بما يضمن عدم انتقالها إلي مستوي النزاعات[١].

عناصر إستراتيجية الأمن القومي العربي

تهديدات:

.**المصادر الرئيسية:** إسرائيل، أطماع القوي الكبري، وغياب المؤسسات الديمقراطية وعدم توافر القدرات التوزيعية للأقطار العربية

المصادر الثانوية: أطماع دول الجوار، قضايا عدم اندماج الأقليات العرقية أو الدينية أو اللغوية أو العقائدية، وقضايا التطرف بأشكاله المختلفة

أهداف:

. حماية الحدود في الخارج وحماية ثقافة وقيم وتحقيق التنمية الشاملة والاستقرار سياسي وصولا إلي تحقيق رفاهية للمواطن العربي

وسائل:

. إنشاء مؤسسات داخل الدول العربية ومجلس للأمن القومي العربي، للتنسيق وتفعيل التعاون فيما بينهم، والتعاون مع القوي الإقليمية والدولية ككتلة واحدة. ونبذ مبدأ السيادة القطرية، وتدعيم مفهوم الدولة القومية.

---

[١] منذر سليمان، مرجع سابق.

الفصل الثاني
توجه العلاقات التركية العربية (٢٠٠٢-٢٠١٢)

مقدمة:

تمثل تركيا واحدة من دول الجوار الجغرافي الآسيوي للوطن العربي، وينظر إليها البعض بعين الريبة والشك في نواياها تجاه العالم العربي، بناء علي التناقضات التاريخية التي كانت مع المنطقة العربية، والتي يري أنا قد تسفر عن نفسها في ظل ظروف معينة، وبشروط معينة، حيث أن تركيا تمتلك من الإمكانيات والقدرات ما يجعلها تمثل تهديداً مؤجلاً علي الأمن القومي العربي، فهناك ذكريات مريرة تركتها علاقات تاريخية اتسمت من ناحية، بتبعية العالم العربي للإمبراطورية العثمانية طوال أربعة قرون، تعرض في نهايتها للغزو والاحتلال الأوروبي، ثم بتعاون الحركة العربية من ناحية أخري، مع بريطانيا أثناء الحرب العالمية الثانية، وقد ولدت هذه التفاعلات نزاعات حدودية حول أقاليم عربية ضمتها تركيا فعلا إلي أراضيها مثل لواء الإسكندرونة السوري، أو حول ادعاءات بالسيادة علي أقاليم عربية، لم تتح ظروف ملائمة للاستيلاء عليها مثل محافظة الموصل العراقية. وكذلك اعتراف تركيا المبكر بإسرائيل، وتعاونا النشط مع الغرب؛ بانضمامها لحلف شمال الأطلسي، ومشاركتها في الأحلاف العسكرية التي استهدفت ربط منطقة الشرق الأوسط بالسياسة الدفاعية للمعسكر الغربي، وتطويق الاتحاد السوفيتي، كل ذلك مثل عوامل ساعدت علي تصاعد حدة الصدام مع التيار القومي في العالم العربي. كما احتلت المسألة الكردية والمسألة القبرصية بحكم تأثيرهما المباشر علي قضايا الأمن والسياسة الداخلية التركية موقعاً مركزيا في سياسة تركيا الخارجية وحددت علاقتها بدول العالم، ومنها الدول العربية علي أساس موقفها من هاتين المسألتين[١] إلا أن البعض الآخر يري أن العلاقات التركية العربية تتضمن كثيراً من العناصر امعة أكثر من العناصر المفرقة، فهناك روابط دينية، ومذهبية، وعوامل حضارية وتاريخية وثقافية واقتصادية[٢].

أولاً: رؤية تركيا لدورها خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية:

خلال العقد الأخير شهدت تركيا بعض التحولات ملخصها "تركيا جديدة" فأصبحت مثالاً ناجحاً للتحول من نظام قديم إلي نظامجديد، فعلي المستوي الداخلي حققت تركيا تقدما هاماً وملحوظاً فيما يتعلق بمفهوم الديمقراطية ، وعلي المستوي الدولي أصبحت أكثر قدرة علي اتخاذ مبادرات مستقلة، وتغلبت ع قضية رفض عضويتها من الاتحاد الأوروبي، وأعادت تقييم علاقاتها مع العالم العربي، وبدأت بمساهمات إيجابية تجاه حل الصراع العربي الإسرائيلي[٣].

فتبنت تركيا سياسة العمق الإستراتيجي، ومبدأ العثمانية الجديدة، وهما يؤكدا دور تركيا كقوة ناعمة تطبق سياسة صفر مشاكل مع الجيران[٤].

وهكذا تغيرت بعض السياسات الخارجية في عهد رئيس الوزراء أردوغان فلم تعد السياسة الخارجية تخضع لافتراضية اموع الصفري، والتي كانت تعني أن العلاقات الجيدة مع منطقة لابد أن تستتبع العلاقات السيئة مع منطقة أخري، بل علي العكس لقد

---

(١) د. حسن نافعة، سياسات القوى الإقليمية تجاه العالم العربي، http://bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post_2354.html.

(٢) د. نازلي معوض، دول الجوار الجغرافي والأمن القومي العربي، في: الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته، تحرير: د. عبد المنعم المشاط، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٣، ص ١٠٦، ص. ص ٧٥-١٤٢.

(3) Taha özhan, The Arab spring the Turkey: The Camp David order vs , the new Middle East, Insight Turkey, SETA foundation for political, economic and social research, Istanbul, vol. 13, No. 4, Fall 2011, p.p. 55-64, p. 56>

(٤) هاني نسيرة، تركيا أم إيران؟ النماذج المتوقعة للحكم الإسلامي في مصر وتونس، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، عدد ١٨٩، يوليو ٢٠١٢، ص ٦٣، ص. ص ٦٢-٦٦.وانظر أيضاً :

- Ziya önis ، Turkey and the Arab Spring: Between Ethics and self-Interset. Insight Turkey, SETA foundation for political , economic and social research, Istanbul, vol. 14, No. 3, 2012, P.P. 45-63, P.48.

أصبحت السياسة الخارجية أداة لخلق مزايا لكل المشاركين، إن السياسة الخارجية لابد أن تنتج مكسبا لجميع الأطراف[١].

وصرح أردوغان أثناء حضوره المنتدي الاقتصادي العالمي الذي عقد في شرم الشيخ عام ٢٠٠٦ أن تركيا تريد أن تكون نموذجاً "، فقال" تركيا نموذجاً لما يمكن للمسلمين فعله". ويقول أحمد داوود أوغلو وزير الخارجية التركي، أن هناك علاقة وثيقة بين التفاعل الاقتصادي الواسع الطاق، وإقامة نظام سياسي مستقر، وينبغي تمتين أدوات الترابط الاقتصادي وتعزيزه من أجل توطيد النظام العالمي[٢].

وتعمل تركيا علي التكامل مع جيرانا، فهي تعمل علي تعزيز الروابط مع إقليمها، و تعمل علي إعادة الاتصال بالشعوب التي لها تاريخ مشترك معها، ولها نفس المصير. وهذا الهدف سيستمر ليشكل أولوية في سياستهم الخارجية. وهذا الهدف يعني أم سيطلبون تسوية الخلافات مع جيرانم، وتسوية النزاعات التي تفرقهم. ومن خلال زيادة الروابط مع الجيران ستكون في وضع أفضل للعب دور كدولة مسئولة علي المستوي العالمي. وترسم لنفسها دور الدولة الحكيمة wise country خاصة في وقت الأزمات مثل الأزمات العالمية الاقتصادية أو التحول السياسي في إقليمهم. ودور الدولة الحكيمة يتطلب توازن بين إدارة الأزمة ورؤية الإدارة[٣].

ثانياً: رؤية العرب للدور التركي:

عكس السلوك التركي العديد من التوجهات التي أثرت علي رؤية العرب للدور التركي، ودعمت من قبول العرب للعب تركيا دوراً رئيسياً في المنطقة العربية؛ فمنذ صعود رجب طيب أردوغان للحكم، العرب يرون فيه ديمقراطياً مسلماً معاصراً، يجمع بين العقيدة الإسلامية والديمقراطية. ويطلب الحكام العرب نصيحته، فلم تعد تركيا بالنسبة لكثير من العرب دولة الاحتلال العثماني، الذي يحمله العرب مسئولية ايار حضارم، ولم تعد تركيا جمهورية أتاتورك التي قطعت كل الصلات بالعالم العربي.

وفي الأول من مارس ٢٠٠٣ رفض البرلمان التركي السماح للجنود الأمريكيين بالعبور إلي شمال العراق، فقد خضعت الحكومات العربية للولايات المتحدة، في حين عارضها الأتراك[٤].

ثم اتخذ رجب طيب أردوغان قرارات ومواقف جريئة وتأديبية في حق إسرائيل وقادا منذ وصوله إلي سدة الحكم، استهلها برفض استقباله أرييل شارون واصفا اغتياله للشيخ أحمد ياسين مؤسس حركة حماس وجرائمه المتكررة في حق الفلسطينيين بأنا إرهاب دولة، ومحاولتهم تضليل الرأي العام الدولي واحتج علي الحرب العدوانية علي غزة التي استشهد فيها ما يقرب من ألف وأربعمائة فلسطيني معظمهم من المدنيين، وأعلن انسحابه من منتدي دافوس الاقتصادي عام ٢٠٠٩ غاضبا وعاد إلي بلاده. كما قررت الحكومة التركية إلغاء مشاركة سلاح الجو الإسرائيلي في المناورات العسكرية التي كان مقررا إجراؤها في تركيا، وهي المناورات التي ورثها أردوغان عن الحكومات السابقة والتي تغتنمها الطائرات الإسرائيلية المطاردة للقيام بتدريبات لا تستطيع القيام ـا في مجالها الجوي الضيق. و يأتي هذا الإقصاء المذل ردا قويا علي مشاركة سلاح الجو الإسرائيلي في الجرائم التي ترتكب في حق المدنيين والأبرياء العزل واحتجاجا علي الحصار الذي فرضته إسرائيل علي القدس الشريف ومنع المصليين الفلسطينيين من دخوله، كما

---

(١) راينر هيرمان، تركيا بين الدولة الدينية والدولة المدنية: الصراع الثقافي في تركيا، ترجمة د. علا عادل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٢، ص ١٨٢.

(2) Ahmet Davutoglu, Global Governance, Vision Papers, Center for Strategic Research, No. 2, March 2012, Turkey, p.12.

(3) Ahmed Davutoglu, Global Governance, Vision Papers, Center for Strategic Research, No.2, April 2012, Turkey, p.p. 4-7.

(٤) راينر هيرمان، مرجع سابق، ص ١٨٣.وانظر أيضاً : سلام الـ ريضي، التآكل في العلاقات التركية الإسرائيلية واستبعاد التغير الإستراتيجي، للة العربية للعلوم السياسية، بيروت، عدد ٣٠، ربيع ٢٠١١، ص ١٠٩، ص. ص ١٠٩-١٢٢.

رفضت تركيا تقديم أية مساعدة فنية أو تدريبية لضربة إسرائيلية محتملة ضد إيران الجار المسلم، ولم تقف تركيا عند هذا الحد، بل قررت بعد يومين من إلغاء مناورات "نسر الأناضول" أن تقيم مناورات مشتركة مع سوريا، وأعربت مصادر إسرائيلية عن خشيتها من أن تنضم تركيا تدريجياً إلي محور يضم إيران وسوريا واعتبرت هذه المصادر أن الأزمة بين إسرائيل وتركيا مرشحة للتصعيد أكثر وأن من سيدفع الثمن هو الصناعات العسكرية الإسرائيلية التي ستفقد سوقاً تدر عليها أرباحا بمليارات الدولارات، كما رأت إسرائيل أن سياسة تصفير المشاكل مع الجيران تعني سلسلة من المشاكل مع إسرائيل، بالإضافة إلي التسامح مع الجهود النووية الإيرانية[١].

وقد رد رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان علي الانتقادات الإسرائيلية لبلاده بسبب قرارها استبعادها من هذه المناورات الجوية بالتأكيد علي أن أنقرة لا تتلقي تعليمات من أحد، وقال في مؤتمر صحفي إن علي الجميع أن يعلم بأن تركيا دولة قوية تتخذ قرارا بنفسها، وأكد أن أي سلطة سياسية ملزمة بالأخذ بمطالب شعبها ورأيه وهنا لا يسعنا تجاهل مطالب الشعب التركي[٢].

ثالثاً: توجه السياسة الخارجية التركية:

استطاعت الدبلوماسية التركية أن تستثمر موقعها الجغرافي في آسيا إلي درجة قصوى، حيث ارتبطت بحلف شمال الأطلنطي، وحاولت الانضمام إلي السوق الأوروبية المشتركة منذ عام ١٩٦٤ ، مقدمة نفسها للعالم الغربي علي أنا بلد غربي الطراز والإطار والثقافة، كما ارتبطت بعلاقات اقتصادية بالاتحاد السوفيتي، وبالرغم من ذلك فهي لم تترك روابطها الشرقية تماما، فلقد انضمت إلي منظمة المؤتمر الإسلامي منذ أوائل الثمانينيات من القرن الماضي، وكونت متحالفة مع إيران وباكستان منظمة التعاون الاقتصادي، وتعمق الوجود التركي في منطقة الشرق الأوسط من خلال موقفها المحايد من أطراف حر الخليج الأولي، والتي انتهت بالقضاء علي قوة خصم قوي لها في المنطقة وكسر شوكة القوة الإيرانية.

كما أنا استغلت موقعها في حرب الخليج الثانية محققة مزيدا من المكاسب الإقليمية التي تضاف إلي ميزان قوا في المنطقة. كما تستخدم المياه كورقة رابحة في يدها في مواجهة المنطقة العربية بما يمثل عنصر ديد للأمن القومي العربي من الشمال، حيث ٨٨% من مصادر ر الفرات،ونحو ٨٧% من مياه ر دجلة تقع داخل الأراضي التركية، ولذلك تستخدم تركيا تلك الورقة كأداة ترغيب وترهيب سياسية ليكون لها دور في ترتيبات الأمن بالمنطقة.

كما تستغل الورقة الكردية، وتستغل ميراثها الحضاري والديني والثقافي رغم توجهها العلماني في مخاطبة الدول العربية والإسلامية، محاولة فتح مزيد من الآفاق في المنطقة من أجل مزيد من العلاقات الاقتصادية، بما يحقق المصالح التركية في المنطقة[٣].

وبعد اندلا ع ثورات الربيع العربي اعتبرت تركيا أن الربيع العربي من شأنه أن يسهم في تعزيز قدرة تركيا علي وضع إستراتيجية "العثمانية الجديدة" موضع التطبيق، بحيث تتكامل تركيا بصورة أكبر وأعمق مع الدول العربية التي خضعت لسيطرة ونفوذ الإمبراطورية العثمانية. وتري هذه الآراء أن " العثمانية الجديدة" تقوم في مرحلة ما بعد "الربيع العربي" علي ركيزتين أساسيتين:

أولهما، أن تركيا لا تسعي لاستغلال أحداث المنطقة لمحاولة السيطرة علي اتمعات والأنظمة السياسية العربية الجديدة، وإنما تسعي لدعم عملية التحول الديمقراطي في الدول العربية وتعميق الفهم العربي لمفهوم العلمانية. وفي هذا الإطار شهدت

---

(1) Oded Eran, Israel: Quo Vadis, Turkey? , Insight Turkey, SETA foundation for political, economic and social research, Istanbul, vol. 13, No. 4, Fall 2011, p.p. 31-38, p.33.

(٢) محمد الشبوني، رجب طيب أردوغان، رجل من زمن النخوة الإسلامية،

http://www.maghress.com/hespress/16141.

(٣) د. نازلي معوض، "دول الجوار الجغرافي والأمن القومي العربي"، في: الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته، تحرير: د. عبد المنعم المشاط، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٣، ص ١٠٨.

المنطقة العربية وتركيا زيادة ملحوظة في الندوات العلمية والمؤتمرات الصحفية واللقاءات المشتركة بين الباحثين العرب والأتراك حول سبل الاستفادة من الخبرة التركية في مجال التحول الديمقراطي، والأدوات اللازمة لتعميق التفاهم العربي التركي علي المستويات السياسية والثقافية والاقتصادية.

ثانيهما، التركيز علي الدبلوماسية والقوة الناعمة **soft power** من أجل تعميق التعاون الاقتصادي والدبلوماسي ومضاعفة نفوذ تركيا الثقافي، بما يضمن مصالح تركيا في أن تتحول إلي قوي إقليمية كبري[1].

أما الولايات المتحدة وأوروبا فينظران إلي تركيا علي أنه يمكنهاأن تلعب دوراً إقليمياً رئيسياً وهو دور الدولة النموذج في الشرق الأوسط، فهي حلقة وصل بين الشرق والغرب، أو هي جسر ثقافي وإستراتيجي يترجم المواقف الأوروبية والأمريكية في المنطقة وينقلها بشكل يتلائم مع مصالح هذه الدول، وقيام تركيا بهذا الدور يرفع عن كاهل أوروبا والولايات المتحدة عبئاً أساسياً؛ فتركيا تقف في مواجهة التحدي الإيراني، كما تمنع امتداد الحركات الأصولية الإسلامية لأوروبا[2].

لذا استغلت تركيا أحداث الثورات العربية لتوثيق علاقاتها الدولية وذلك بمحاولة إعادة تأكيد محورية الدور التركي لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال إعادة توظيف الدور التركي في خدمة الاستقرار الإقليمي في المرحلة الجديدة، مستغلة في ذلك نفوذها السياسي وقوا الناعمة وتشعب علاقاتها الاقتصادية مع دول المنطقة، وفي هذا الإطار تجلي تزايد التقارب التركي- الأمريكي في ضوء التنسيق المشترك حيال التعامل مع الملف السوري، وإزاء طرق استيعاب التيارات الإسلامية التي تصاعد حضورها في المشهد السياسي العربي[3].

---

(1) محمد عبد القادر، تركيا وثورات الربيع العربي، http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=86.

(2) د. نازلي معوض، مرجع سابق، ص٨٦. وانظ أيضاً : لقمان عمر محمود النعيمي، تركيا في الإستراتيجية الأمريكية المعاصرة: دراسة في تطور العلاقات التركية الأمريكية بعد الحرب الباردة (١٩٩١-٢٠٠٧) ، المة العربية للعلوم السياسية، بيروت، عدد ٢٦، ربيع ٢٠١٠، ص ٢٠١، ص. ص. (٢٠١-٢٠٥).

(3) محمد عبد القادر، تركيا وثورات الربيع العربي، مرجع سابق.

الفصل الثالث: محددات الدور التركي في المنطقة العربية

أولاً: محددات الدور التركي في إستراتيجية الأمن القومي العربي قبل الثورات العربية:

المحددات الخارجية وتتمثل في العلاقات التركية الأوروبية:

وهو يعتبر المحدد الرئيسي الذي أدي إلي توجه السياسة الخارجية التركية باتجاه الدول العربية، فعندما واجه الطلب التركي للانضمام إلي الاتحاد الأوربي صعوبات جمة، فإن رفضه ترتب عليه دفع تركيا لإعادة صياغة الأسس التي تقوم عليها سياسالا وتوجهالا الخارجية الحالية وبالتالي وإعادة صياغة دورها الإقليمي.

فقد كان للموقف الأمريكي والغربي عامة ضد الأتراك من خلال رفض جميع دول التحالف الغربي الاعتراف بدولة القبارصة الأتراك بشمال قبرص، أن اجتاج الأتراك مشاعر المهانة القومية، وضآلة الوزن النسبي لبلادهم في نطاق الجناح الجنوبي الشرقي لحلف الأطلنطي، فتولد عن ذلك عملية مراجعة فكرية عميقة وشاملة داخل تركيا لجوهر ومدي الالتزام التركي بالروابط الأمنية الأطلسية، وترجمها العقل السياسي التركي في صياغة جديدة لمبادئ الأمن القومي والمصالح العليا التركية تتمثل في:

١- اعتماد الأمن القومي التركي علي علاقات حسن الجوار وبناء جسور الثقة مع الدول الماورة لتركيا في المنطقة

٢- اعتبار تركيا أساسياً وفي المقام الأول دولة شرق أوسطية وبلقانية- بحر متوسطية قبل أن تكون دولة أوروبية[١].

وبدأت تركيا تتبني سياسات أكثر توازنا تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ، وبسبب رغبتها في تطوير علاقالا الاقتصادية والتجارية مع الدول العربية لتي لديها فوائض مالية، خاصة دول الخليج المرتبطة بالسياسات الغربية.

وهكذا لم يحل سعي تركيا الحثيث للانضمام للاتحاد الأوروبي بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، دون التخلي عن طموحها في لعب دور إقليمي في منطقة الشرق الأوسط لموازنة الدور الإيراني، وسعت لتسويق نفسها لدي الغرب باعتبارها قوة إقليمية معتدلة قادرة علي كبح جماح التطرف الإسلامي في المنطقة، وربما أيضا لعب دور نزيه ومحايد في الصراع العربي الإسرائيلي. كما لم تحل ارتباطات تركيا القوية بالولايات المتحدة وإسرائيل وحلف شمال الأطلسي دون تمكنها من لعب دور مستقل في عدد من الأزمات الحادة التي واجهت العالم العربي مؤخرا. وهي لديها عديد من المقومات تمكنها من لعب دور رئيسي وهي:

١- القدرات الداخلية لتركيا، فهي تمتلك عددا من المقومات التي تمكنها من لعب دور إقليمي مؤثر. فمن حيث القدرات الذاتية تملك تركيا من الثقل الديمغرافي ومن درجة ومستوي التقدم الاقتصادي والعلمي ما يضعها في موضع الصدارة في المنطقة. فيبلغ عدد سكان تركيا نحو ٧٩.٧٤٩.٤٦١ مليون نسمة عام ٢٠١١، ويبلغ إجمال الناتج المحلي لها نحو ٥٤٨ مليار يورو، وارتفع متوسط دخل الفرد لها إلي نحو ٧.٦ألف يورو سنوياً، وتحقق معدلات نمو عالية بلغت نحو ٨.٩% عام ٢٠١٠، ونحو ٦.٦ عام ٢٠١١. كما يعد هيكل صادرالا متطوراً بالمقارنة بالدول العربية، وحققت نمواً في القطاعات الخدمية والصناعة،وتتمثل صادرلا في الآلات والمعدات النقل الثقيل، والمنسوجات والملابس[٢].

٢- كما تملك تركيا وفرة في المياه في منطقة تحتاج إليها بشدة ولديها من المشروعات المائية ما يمكنها من التحكم في دولتين عربيتين جارتين هما العراق وسوريا[٣].

---

[١] د. نازلي معوض، مرجع سابق، ص ١٢٥.

[٢] ناصر حامد، تجاوز الإقليمية: شبكات المصالح الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، عدد ١٨٩، يوليو ٢٠١٢، ص ٨٦، ص .ص. ٨٢-٨٧.

[٣] حيث تغذي تركيا ري دجلة والفرات بنحو ٧٤% من التصريف السنوي للحوض من المياه، وقد ساءت العلاقات بين كل من سوريا والعراق وتركيا منذ بداية الثمانينيات، بسبب المشروع التركي الخاص بإقامة منشآت مائية ضخمة ترمي إلى تطوير جنوب شرق الأناضول وتنميتها (منطقة

٣- أما من حيث نمط التحالفات فلدي تركيا ارتباطات تاريخية وثقافية وإثنية عميقة بدول الجوار تضعها في القلب من تفاعلات المنطقة. فلم تحل توجهاتها العلمانية وسيطرة الجيش من وراء ستار علي العملية السياسية دون تصاعد التيار الإسلامي المعتدل في تركيا نفسها وتمكنه من الحكم منفردا، أو من تولي شخصية تركية قيادة الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي. ولم تحل ارتباطاتها بالولايات المتحدة وإسرائيل وطموحها الشديد للانضمام إلي الاتحاد الأوروبي دون أن تصبح طرفا مهما في تفاعلات شرق أوسطية تمليها اعتبارات تاريخية وثقافية ومصلحية واضحة.

ثانياً: محددات الدور التركي في إستراتيجية الأمن القومي العربي بعد الثورات العربية:

فرضت أحداث الربيع العربي علي الدبلوماسية التركية تحديات مركبة تتعلق بالحفاظ علي علاقات وثيقة مع دول "الربيع العربي"، في الوقت الذي وقفت فيه أنقره بين شقي رحي فإما مساندة الجماهير الحاشدة التي انتفضت لإسقاط أنظمتها السياسية السلطوية من جانب، أو الحفاظ علي تحالفات وعلاقاتها الوثيقة مع هذه الأنظمة من جانب آخر. هذا في حين شكلت حركة الشعوب العربية غير المسبوقة تحديا لمبادئ السياسة الخارجية التركية التي قضت أدبياتها بالتزام عدم الانخراط في الشئون الداخلية للدول الأخري.

علي هذا الأساس يمكن رصد أبرز محددات الموقف التركية من ثورات "الربيع العربي" ، وذلك علي النحو التالي:

١- المحدد الجغرافي:

تمثل تركيا نقطة وصل بين أوروبا وآسيا، وكان لهذا الموقع تأثير كبير علي التاريخ والثقافة والسياسة التركية، فتتشارك تركيا الحدود مع كل من اليونان وبلغاريا في الشمال الغربي، وجورجيا وأرمينيا وإيران في الشرق والعراق وسوريا في الجنوب، والبحر الأسود في الشمال، وبحر إيجه في الغرب، والبحر المتوسط في الجنوب، تتصل بمضيق البسفور ومرمرة والدردنيل، وهذه الحدود المتعددة تؤثر علي الناحية الأمنية[1].

حيث لعبت المحددات الأمنية دورا أساسيا في تشكيل معالم السياسة الخارجية التركية في الفترة السابقة علي وصول حزب العدالة والتنمية، غير أن قادة الحزب صاغوا مفهوماً مغايراً للأمن التركي، ينطلق من أن الجوار الإقليمي ليس بالضرورة مصدراً لتهديدات الأمن القومي التركي، وإنما قد يكون التعاون المشترك مع دول الجوار سبيل التعامل مع كافة التهديدات التي يمكن أن تؤثر علي سلامة الأمن والاستقرار التركي.

وقد لعبت العوامل الأمنية دورا أساسيا في تحديد المقاربة التركية حيال الثورات العربية، حيث انطلقت تركيا من قناعة مؤداها أن استمرار حالة الاحتجاجات والثورات قد تؤثر في مستقبل استثماراتها السياسية والاقتصادية في المنطقة، بما قد يخدم المصالح والسياسات الإسرائيلية، ويرفع من التكلفة الأمنية لانخراط تركيا في تفاعلات منطقة الشرق الأوسط.

وعلي هذا الأساس أوضحت ثورات الربيع العربي أن المحدد الأمني مازال يشكل ضلعا رئيسيا في تشكيل السياسة الخارجية التركية، بما أفضي إلي تشكل مواقف تركية متباينة حيال الثورات الشعبية التي شهدتها المنطقة العربية مؤخرا، ففيما يتعلق بسوريا باعتبارها الدولة الأقرب إلي تركيا وتربطها معها بحدود تصل إلي ٨٧٧ كم، فقد ارتبط حرص تركيا علي استقرار سوريا بالتخوفات التركية من تداعيات الأزمة السورية بملفاتها السياسية والاجتماعية وبشقيها العلوي والكردي علي الوضع الداخلي في تركيا، والخشية من احتمالات انتقال الأزمة إلي حدودها الجنوبية إذا ما خرج الوضع الأمني عن السيطرة، أو تطور إلي مواجهة عسكرية بين القوي الغربية وسوريا كما حدث في ليبيا. وفيما يتعلق بالوضع في كل من البحرين واليمن فقد برز المحدد الأمني في تشكيل السلوك

الجاب). لمزيد من التفاصيل يرجع إلى: كريم طه خليل، الإقليمية المفتوحة: شبكات الموارد الطبيعية في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، عدد ١٨٩، يوليو ٢٠١٢، ص ٧٥، ص. ص ٧٤-٧٧.

[1] Report on: Investment in Turkey, February 2011,
http://www.kprng.com/TR/en/IssuesAndInsights/ArticlesPublications/Documents/Investment-Turkey-2011.pdf.

التركي، الذي بدت عليه ثمة تخوفات من تحول الأزمة إلي صراع طائفي ومذهبي يكون له امتدادات إقليمية، لاسيما في ظل اشتدادا المواجهة الإعلامية والسياسية والدبلوماسية بين العديد من دول الخليج من جانب وإيران من جانب آخر.

٢- المحدد السياسي[١]:

عقب وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة عام ٢٠٠٢ سعت تركيا لإلغاء انفصالها عن منطقة الشرق الأوسط. كما عملت السياسة الخارجية التركية ضمن إطار عام وشامل لتعظيم التواجد التركي في المنطقة وتكثيف العلاقات مع الدول العربية. واعتبر وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو ثورات الربيع العربي بمثابة "تدفق طبيعي للتاريخ" وحدث "عفوي" و"ضروري" جاء متأخراً حيث كان ينبغي أن يحدث في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي. واعتبر داوود أوغلو ما يجري بالعالم العربي "مسارا طبيعيا للأمور"، وأن التغييرات التي تشهدها دول الشرق الأوسط ناتجة عن ضرورة اجتماعية، مشددا على وجوب ابتعاد الزعماء العرب عن الوقوف أمام رياح التغيير.

وقد مثلت هذه الرؤية منطلقا أساسيا لصياغة مبادئ السياسة الخارجية التركية في تعاطيها مع هذه الثورات العربية، بحيث تجسدت في:

أ- احترام إرادة الشعوب ورغبتهم في التغيير والديمقراطية والحرية.

ب- الحفاظ على استقرار وأمن الدول، وضرورة أن يتم التغيير بشكل سلمي، فالأمن والحرية ليسا بديلين ولابد من كليهما معا.

ج- رفض التدخل العسكري الأجنبي في الدول العربية، تجنباً لتكرار مأساة العراق وأفغانستان وتعرض البلاد العربية لخطر الاحتلال أو التقسيم.

د- تقديم العون والدعم للتحولات الداخلية حسب الظروف الداخلية الخاصة بكل دولة.

هـ- رعاية المصالح التركية الوطنية العليا، وفي مقدمتها الاستثمارات والمصالح الاقتصادية والحفاظ على أرواح وممتلكات الرعايا الأتراك.

و- الاستناد إلى الشرعية الدولية والتحرك في إطار القوانين الدولية وقرارات الأمم المتحدة.

ز- عدم توجيه السلاح التركي إلى أي شعب عربي، واقتصار الدور التركي علي المهام الإنسانية غير القتالية والقيام بأعمال الإغاثة.

ح- مراعاة خصوصية كل دولة وظروفها ووضعها الدا خلي، وعلاقاتها الخارجية، ومصالح تركيا المتشابكة معها.

إن المحددات السياسية لطبيعة الدور التركي في المنطقة ظلت حاكمة للأنماط المتغيرة للسياسة الخارجية إزاء الثورات العربية ووفقاً لخصوصية كل حالة، وفي هذا الإطار بدا جليا خفوت الموقف التركي حيال الوضع في كل من البحرين واليمن، حيث ارتبطت التوجهات التركية بالحرص التركي على العلاقات السياسية مع دول مجلس التعاون الخليجي، بما جعل المقاربة التركية حيال الملفين تقوم على ضرورة إلغاء الأزمات الداخلية في الدولتين وإلغاء الانقسامات لتمعية عبر الأدوات السلمية، بالتزامن مع رفض التدخلات الخارجية، خصوصاً التدخلات الإيرانية لما لها من تأثير وتداعيات سلبية على عملية التغير السلمي والمتدرج الذي راعته دول الخليج في الحالتين، وعملت على إعادة تكييف دورها في المنطقة سعيا لاستغلال الفرص التي يمكن أن يشكلها "الربيع العربي"، خصوصاً بعد أن أكدت الثورات العربية أهمية تركيا "الدور" و"النموذج" بالنسبة لدول المنطقة. وقد عبر عن ذلك مستشار رئيس الوزراء التركي إبراهيم كالين، حيث أكد أنه على عكس ما يرى البعض، فإن التغيرات في منطقة الشرق الأوسط ستعزز موقع تركيا، وستخرج تركيا رابحة في إطار عالم عربي أكثر ديمقراطية، معبرا عن قناعته بأن تركيا لا يجب أن تقلق من التغيرات

---

[١] محمد عبد القادر، تركيا وثورات الربيع العربي، مرجع سابق.

الدراماتيكية التي شهدا المنطقة، لأن تركيا تدرك أن الشعوب العربية تتقدم على حكامها من ناحية النظرة الإيجابية للدور التركي في المنطقة.

٣- المحدد الاقتصادي:

تخوفت تركيا من أن تتأثر اسـ تثمارلا الضخمة في المنطقة بالتغيرات التي تشهدها الدول العربية، وقد اعتبرت أن المشكلات السياسية والأمنية في المنطقة من شأنا أن تفضي لمشكلات اقتصادية قد تقلص من حجم الصادرات التركية لدول المنطقة، بما قد يسفر عن زيادة الأعباء المالية التي قد تؤثر سلبا على معدلات نمو الاقتصاد التركي.

نلاحظ من إحصائيات التجارة الخارجية لتركيا أن هناك خمس دول من دول المنطقة العربية يقعوا ضمن العشرون دولة الأولى في التصدير لهم وهم[1]:

الدولة	٢٠١١	٢٠١٢
العراق	8310130	10830199
المملكة العربية السعودية	2763476	3679381
مصر	2759211	3681477
ليبيا	747629	2140416
إسرائيل	2391148	2330488
الجزائر	1470547	1813721
الإجمالي	18442541	24475682

(جدول رقم ١)

بينما في الاستيراد فلا توجد ولا دولة من دول المنطقة تم الاستيراد منها خلال تلك الفترة ونلاحظ من بيانات الجدول السابق أن:

١- أن جميع الدول العربية زاد استيرادها من تركيا في عام ٢٠١٢ عن عام ٢٠١١.

٢- إسرائيل الدولة الوحيدة التي قل استيرادها من تركيا وإن كان الفرق طفيف ما بين عام ٢٠١١، ٢٠١٢، وذلك لتوتر العلاقات بينهم في الفترة الأخيرة.

لذاتخوفت تركيا من التداعيات الاقتصادية للثورات العربية، لاسيما فيما يتعلق باتفاقيات التجارة الحرة التي أبرمتها مع عدد من الدول العربية، ومنها الاتفاقية الموقعة مع كل من مصر وليبيا، وكذلك اتفاق إقامة منطقة مشتركة بين لبنان وسوريا والأردن وتركيا، وهي الاتفاقية التي علقتبعد ذلك بسبب الموقف التركي من الأحداث في سوريا.

وتخوفت تركيا كذلك من ارتفاع أسعار النفط عالميا بسبب أحداث المنطقة الملتهبة، لما لذلك من تأثيرات على ارتفاع معدل العجز في الميزان التجاري، بالنظر لاعتماد تركيا على استيراد أكثر من ٩٠ في المائة من احتياجاتها من الخارج. وتكشف المقارنة بين حجم الصادرات والواردات التركية عن تضاعف حجم العجز في ميزان التجارة الخارجية من ٥٠٥ مليار دولار في أبريل ٢٠١٠ إلى ٩ مليار دولار في أبريل ٢٠١١.

هذا في وقت يعاني فيه الاقتصاد التركي من صعوبات بسبب ارتفاع الطفرة الاستهلاكية المدفوعة بالائتمان لذروا، وتجاوز

---

(1) Foreign Trade Statistics, December 2012, http://www.turkstat.gov.tr/PreHaberBultenleri.do?id=13428.

العجز في الحساب الجاري نسبة ١٠ في المائة، وهو وضع كان محددا رئيسا في أن يتوقع صندوق النقد الدولي انخفاض نسبة النمو الاقتصادي إلى ٢.٢ في المائة خلال عام ٢٠١٢.

كما سجل عجز الموازنة في ٢٠١١ وهو عام اندلاع الثورات العربية ١٠٤٥٣.٠٦ مليون دولار، بينما في عام ٢٠١٢ وصل العجز إلى ٧١٧٨ مليون دولار، في حين أن نسبة العجز في المتوسط من عام ١٩٥٧ – ٢٠١١ كانت ١٢٣٩.٥٠ مليون دولار[1]. وعلى الرغم من الحذر الذي أبدته تركيا في التعامل مع أحداث المنطقة، غير أنه كان من الواضح أن مواقفها من الثورة المصرية قد ساهم في تعطل توقيع اتفاقية التجارة الحرة مع دول الخليج وذلك بسبب طلب الأخيرة توقيع الاتفاقية دون إبداء أي أسباب، وهي اتفاقية كان من المقرر توقيعها في ديسمبر ٢٠١١.

كما ساهمت الأحداث التي شهدا دول "الربيع العربي" في تراجع إجمالي صادرات تركيا إليها بنسبة ١٣ في المائة.

وقد ساهمت الجهود التركية لدعم العلاقات مع ليبيا بعد هدوء الأحداث نسبيا إلى زيادة الصادرات التركية لليبيا بمقدار ١٣٩ في المائة خلال شهر ديسمبر ٢٠١١ مقارنة بشهر نوفمبر من العام ذاته. هذه التطورات الإيجابية من المتوقع أن تستمر خلال الفترة المقبلة، لا سيما بعد إعلان الحكومة الليبية أنا ستقدم فرص استثمارية بقيمة ١٠٠ مليار دولار للشركات التركية، كما أُعلن عن منح الشركات التركية استثمارات في قطاع التشييد والبناء وصلت قيمتها إلى ١٥ مليار دولار. وتسعى تركيا في هذا الإطار أن تتضاعف الصادرات التركية لكل من مصر وليبيا، من خلال الإسراع في استكمال خط "RORO" الملاحي بين مينائي مرسين التركي، والإسكندرية المصري، الذي سيجعل من مدينة الإسكندرية بوابة تركيا للدول العربية وأفريقيا.

ومن ثم فإن مواقف تركيا تجاه ثورات "الربيع العربي" تأثرت بمصالح تركيا الاقتصادية في المنطقة التي شهدت تطورات مهمة بفعل فاعلية إستراتيجية تركيا في "البحث عن أسواقا جديدة" وازدهار سياسات التصدير بديلا عن أية "برامج أيديولوجية"، وذلك فيما أطلق عليه "السياسات التجارية" الجديدة لأنقرة. وقد انعكس ذلك في مواقف تركيا المتغيرة من "ثورات الربيع العربي"، حيث ساندت مبكرا كل من الثورة المصرية والتونسية، وذلك بسبب انخفاض حجم الاستثمارات التركية في الدولتين مقارنة بليبيا، ففي ليبيا وحدها يوجد ما يقرب من ٢٥ ألف مواطن تركي، وتقدر الاستثمارات التركية فيها حوالي ١٥ مليار دولار. كما يشكل السوق الليبي السوق الثاني للمتعاقدين الأتراك في الخارج بعد روسيا، ويوجد في ليبيا زهاء ١٢٠ شركة تركية. ووصل التبادل التجاري بين الدولتين في عام ٢٠١٠ إلى ٩.٨٠ مليارات دولار.

---

(1) Turkey Balance of Trade, http://www.tradingeconomics.com/turkey/balance-of-trade.

الخلاصة والنتائج

إذا كانت إستراتيجية الأمن القومي العربي تعني أنا عملية تخطيطية مشتركة لاستغلال جميع مقومات الأمة العربية، وقدرلا للوصول لأفضل خطة إستراتيجية توجه طاقات وإمكانيات الأمة الرئيسية (الاقتصادية – مصادر الثروة – القوى البشرية – الموقع الإستراتيجي – الدفاع – التكنولوجيا – التراث الروحي والحضاري – السياسة) لتحقيق مستوى عال من القوة والهيبة القومية.

فإن تلك الإستراتيجية أبرز وأهم عناصرها هو تحديد الأخطار التي تواجه الأمة العربية، والتي تنقسم إلى **مصادر رئيسية، وتتمثل في**: إسرائيل، أطماع القوى الكبرى، وغياب المؤسسات الديمقراطية وعدم توافر القدرات التوزيعية للأقطار العربية، **ومصادر ثانوية، وتتمثل في**: أطماع دول الجوار مثل تركيا وإيران، قضايا عدم اندماج الأقليات العرقية أو الدينية أو اللغوية أو العقائدية، وقضايا التطرف بأشكاله المختلفة. أما الهدف من تلك الإستراتيجية فهو تحقيق الأمن بمعناه العسكري وبمعناه الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التقدم والقوة والهيبة للدول العربية، وتلك الإستراتيجية تحتاج إلى إرادة سياسية من الدول العربية، وتحتاج إلى نبذ مفهوم السيادة القطرية، وتفعيل مفهوم الدولة القومية، إنشاء مجلس للأمن القومي العربي يتولى تعبئة القدرات القومية، وتحديد الأهداف، ومن ثم يستطيع تفعيل إستراتيجية الأمن القومي العربي. وتكريس مشروعية دستورية – شعبية للحكم وإقامة المؤسسات الضرورية التي تكفل ذلك. وتحقيق تنمية داخلية (وطنية) متوازنة تشمل كامل الرقعة الجغرافية – السكانية وتستجيب للحاجات الاقتصادية والاجتماعية، المعيشية، الثقافية والفنية للشعب وتأخذ في الاعتبار حرصها على التكامل التنموي الاقتصادي مع البيئة العربية المحيطة مباشرة والأبعد، والتنبه إلى مخاطر توسيع الفجوة التنموية مع الدول العربية الأخرى لاورة والأبعد. بالإضافة إلى معالجة جادة وحازمة لمخاطر الاعتماد المفرط على العمالة الأجنبية غير العربية، وما تحمله من آثار مدمرة على الهوية والقيم المكتسبة و التكوين النفسي والثقافي العربي إضافة إلى التماسك الاجتماعي، ووضع الخطط الضرورية التي تكفل تقليص معدلات البطالة على المستويين الوطني والقومي. والتوقف بجدية وحزم أمام مخاطر الاعتماد المفرط على الحماية العسكرية والأمنية الأجنبية، وما يرافقها من منح تسهيلات وقواعد دائمة تصل إلى حدود تقويض السيادة الوطنية وتسليم مصير البلد ومستقبله، ووضع خطط بديلة تكفل التخلي التدريجي عن هذه الحماية، لصالح السعي لإقامة وتعزيز ترتيبات واقعية لنظام أمني عربي مستقر.

وإذا كان العالم العربي يقع جغرافيا في مركز الكرة الأرضية عند مفترق طرق القارات الثلاث القديمة أفريقيا وآسيا وأوروبا، فإن تركيا هي همزة الوصل ما بين القارتين الأوروبية والآسيوية، ومن ثم فإن وضع أي إستراتيجية أمنية للمنطقة العربية لابد أن تكون لتركيا دور فيها، وتنقسم الرؤى تجاه الدور التركي فالبعض يرى أن تركيا هي دولة جارة ذات أطماع في العالم العربي، ويؤيد ذلك بتاريخ تركيا الاستعماري في المنطقة العربية، والبعض الآخر يرى أنه يمكن أن يكون لتركيا دور تعاوني، خاصة بعد الثورات العربية، والتي عكست حاجة الدول العربية للتنمية بكافة أشكالها وفي جميع المالات، ومن ثم الحاجة للسلام لتحقيق تلك التنمية، وفي ذات الوقت أن توجه السياسة الخارجية التركية خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية قد تغيرت فتبنت تركيا سياسة العمق الإستراتيجي، ومبدأ العثمانية الجديدة، وهما يؤكدا دور تركيا كقوة ناعمة تطبق سياسة صفر مشاكل مع الجيران، وانعكس ذلك التوجه عل ى السلوك الفعلي للحكومة التركية، حيث انتقدت تركيا الحكومة الإسرائيلية بسبب اعتداءالا على فلسطين أواخر عام ٢٠٠٨ وبداية عام ٢٠٠٩، وأوقفت المناورات العسكرية معها، ثم أيدت الثورات العربية ورأت أن تلك الثورات جاءت متأخرة، هذه السلوكيات دفعت العرب لرؤية الدور التركي بصورة يمكن أن يتم التعاون معها، فهي يمكن أن توازن القوى الإيرانية والقوى الإسرائيلية في المنطقة، ويمكن أن تلعب دوراً داعماً للقضايا العربية، بالإضافة إلى كوا نموذجاً يمكن أن يحُ تذى به، ولكن الدور التركي يتحدد بناء على عدد من المحددات الجغرافية، السياسية والاقتصادية. والتي يجب أن يستغلها العالم العربي لتدعيم علاقات

تعاونية، خاصة أن تركيا هي في حاجة للمنطقة العربية والدول العربية، مثلما هما في حاجة إليها. ووضع إستراتيجية للأمن القومي العربي يمُكن الدول العربية من التعامل كقوى واحدة مع القوى الخارجية، فكما لاحظنا من خلال تحليل الجدول رقم (١) أن تركيا استفادت من الدول العربية بالتصدير لهم عامي ٢٠١١، ٢٠١٢، بينما في ذات الفترة لم تستورد من أية دولة عربية، مما يعكس عدم استفادة الدول العربية من التوجهات التركية الجديدة. كما يثور التساؤل في حالة تغيير النظام السياسي في تركيا، وسيطرة حزب آخر ذو توجهات ليست إسلامية، أو هل إذا قبلها الاتحاد الأوروبي كعضو في المستقبل فما هي توجهاتها الجديدة في تلك الحالة؟ فمن المحتمل أن تتغير السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية، وقد تكون في غير مصلحة الدول العربية، خاصة أن تركيا تتعامل من منطلق مصلحتها أولاً، ولذا فمن الضروري وضع إستراتيجية للأمن القومي العربي تحدد تلك الأخطار الحالية والمستقبلية، وتكون قادرة على التعامل مع ما يستجد من أحداث إقليمية ودولية.

قائمة المراجع

١ـ المراجع العربية:

أولاً: الكتب:

١- راينر هيرمان، تركيا بين الدولة الدينية والدولة المدنية: الصراع الثقافي في تركيا، ترجمة د. علا عادل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٢.

٢- د. عبد المنعم المشاط، "الإطار النظري للأمن القومي العربي"، في: الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته، تحرير: د. عبد المنعم المشاط، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٣.

٣- د. غازي صالح ـار، الأمن القومي العربي: دراسة في مصادر التهديد الداخلي، دار مجدلاوي، عمان، ١٩٩٣.

٤- محمد عبد الغني حسن هلال، الولاء والانتماء، مركز تطوير الأداء والتنمية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٢.

٥- د. نازلي معوض، دول الجوار الجغرافي والأمن القومي العربي، في: الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباه، تحرير: د. عبد المنعم المشاط، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٣، ص.ص. ٧٥-١٤٢.

ثانياً: البحوث والدوريات:

١- د. جون ماركو، حول انتصار حزب العدالة والتنمية في انتخابات تركيا التشريعية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، عدد ١٥١، يناير ٢٠٠٣، ص.ص. ١٥٨-١٦٣.

٢- سلام الريضي، التآكل في العلاقات التركية الإسرائيلية واستبعاد التغير الإستراتيجي، للة العربية للعلوم السياسية، بيروت، عدد ٣٠، ربيع ٢٠١١، ص.ص. ١٠٩-١٢٢.

٣- د. عبد الملك عوده، إستراتيجية الحوار العربي الأفريقي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، عدد ٤٦، أكتوبر ١٩٧٦، (ص.ص. ٧٩-٨٢)

٤- كريم طه خليل، الإقليمية المفتوحة: شبكات الموارد الطبيعية في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، عدد ١٨٩، يوليو ٢٠١٢، ص.ص.٧٤-٧٧.

٥- لقمان عمر محمود النعيمي، تركيا في الإستراتيجية الأمريكية المعاصرة: دراسة في تطور العلاقات التركية الأمريكية بعد الحرب الباردة (١٩٩١ – ٢٠٠٧) ، للة العربية للعلوم السياسية، بيروت، عدد ٢٦، ربيع ٢٠١٠، ص.ص. (٢٠١-٢٠٥)

٦- ل.د. محمود خليل، مأزق الأمن القومي العربي في مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، عدد ١٤٩، يوليو ٢٠٠٢، ص.ص. ٢٤٢-٢٤٥.

٧- د. مصطفى علوي سيف، الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط: التحرك نحو لهول، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، عدد ١٥١، يناير ٢٠٠٣، ص.ص. ٢٤-٣١.

٨- د. ممدوح شوقي، الأمن القومي والعلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، عدد ١٢٧، يناير ١٩٩٧، ص.ص. (٣٢-٤٧).

٩- هاني نسيرة، تركيا أم إيران؟ النماذج المتوقعة للحكم الإسلامي في مصر وتونس، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة، عدد ١٨٩، يوليو ٢٠١٢، ص.ص. ٦٢-٦٦.

ثالثاً: مواقع إلكترونية:

١- زكريا حسين، الأمن القومي، http://www.khayma.com/almoudaress/takafah/amnkaoumi.htm.

٢- د. عبد الوهاب القصاب، تحديات الأمن القومي العربي، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر التاسع عشر ١٠-١٣ أيار/مايو ٢٠٠٨ صنعاء – الجمهورية اليمنية، ص.١٠. http://www.arabnc.org/details.php?id=431&cid=159&tohide=0.

٣- علي حسين باكير، مصر في السياسة الخارجية التركية... واقع ما بعد الثورة والآفاق المستقبلي، http://studies.aljazeera.net/reports/2013/01/201313103459814100.htm, http://www.ayamm.org/arabic/Partleadership.htm.

٤- د. حسن نافعة، سياسات القوى الإقليمية تجاه العالم العربي، http://bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post_2354.html.

٥- محمد الشبوبي، رجب طيب أردوغان، رجل من زمن النخوة الإسلامية، http://www.maghress.com/hespress/16141.

٢- المراجع الأجنبية:

Periodicals :

1- Ahmet Davutoglu, Global Governance, Vision Papers, Center for Strategic Research, No. 2, March 2012 ., Turkey, p. 12 .

2- Ahmet Davutoglu, Global Governance, Vision Papers, Center for Strategic Research, No. 2, April 2012 Turkey, p.p. 4-7.

3- Ali Balci and Tuncay Kardas, The Changing Dynamics of Turkey's relations with Israel: An analysis of " Securitization SETA foundation for political, economic and social research, Istanbul, vol. 14, No. 2, Spring 2012, P.P. 99 - 120 .

4- Cengiz Aktar, The positive agenda and beyond : A new beginning for the EU-Turkey relations, Insight Turkey, SETA foundation for political, economic and social research, Istanbul, vol. 14, No. 3, Summer 2012, P.P. 35 - 43 .

5- Francis Ghiles, A new deal for Arab people, Insight Turkey, SETA foundation for political, economic and social research, Istanbul, vol. 14, No. 1, winter 2012, p.p. 1 3 - 2 7 .

6- Leila Hilal, Charting transitions in the Middle East: Lessons learned from Tunisia and Egypt, Insight Turkey, SETA foundation for political, economic and social research, Istanbul, vol. 14, No. 2, Spring 2012, p.p. 1 - 12 .

7- Oded Eran, Israel : Quo Vadis, Turkey ?, Insight Turkey, SETA foundation for political, economic and social research, Istanbul, vol. 13, No. 4, Fall 2011, P.p. 31 - 3 8 .

8- Taha ozhan, The Arab spring and Turkey : Tha Camp David order vs. the new Middle East, Insight Turkey, SETA foundation for political, economic and social research, Istanbul, vol. 13, No. 4, Fall 2011, p.p. 55 - 64 .

9- Yasser M. El-Shimy, The Arab Spring Gathers clouds : Why the revolt for change have stalled, Insight Turkey, SETA foundation for political,

economic and social research, Istanbul, vol. 13, No. 4, Fall 2011, p.p 39-54.

10- Ziya oni§, Turkey and the Arab Spring : Between Ethics and self - Interset, Insight Turkey, SETA foundation for political, economic and social research, Istanbul, vol. 14, No. 3, 2012, P.P. 45 - 63 .

Internet Sides :

1. Investment in Turkey, February 2011, http://www.kpmg.com/TR/en/IssuesAndInsights/ArticlesPublications/Documents/Investment-Turkev-2011 .pdf

2. Kimal Kiri§ci, The transformation of Turkish foreign policy: The rise of the trading state, 2008, http://www.esiweb.org/pdf/news id 412 5%20-%20Article%20Kemal%20Kirisci.pdf

3. 3 **Turkey Balance of Trade, http://www.tradingeconomics.com/turkev/balance-of-trade**